مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

2019-11-03

العدد: 2556

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of Palestinian refugees in Syria

في اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب:
مجموعة العمل: عشرات الإعلاميين الفلسطينيين قضوا أو اعتقلوا في سورية

- شاب فلسطيني يناشد التعرف على والدته بعد فراقها منذ 20 سنة
- متطوعون يساهمون بإعادة تأهيل مخيم حندرات
- مؤسسات حقوقية تدعو الأمم المتحدة للضغط على النظام السوري لإطلاق سراح المعتقلين

+442084530978
/Actgroup.palsyria
reports@actionpal.org.uk www.actionpal.org.uk

آخر التطورات

في اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، تؤكد مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية أنها رصدت مقتل واعتقال العشرات من الإعلاميين والصحفيين الفلسطينيين على خلفية المشاركة في نقل الحقيقة في المخيمات والتجمعات الفلسطينية على يد النظام السوري، في حين لا تزال تلك الجرائم بلا تحقيق ولا محاسبة للجناة.

واستطاعت مجموعة العمل توثيق أسماء (18) من ذوي الاختصاصات المختلفة من أكاديميين أو متطوعين جمعوا بين أكثر من عمل أحياناً " تنموي – إغاثي – إعلامي " قضوا في مناطق متعددة في سورية أثناء تغطيتهم الإعلامية للأحداث.

وأضافت مجموعة العمل أن 9 من الإعلاميين قضوا بسبب القصف، و5 تحت التعذيب، و4 آخرين برصاص قناص والاشتباكات، وهم: المصور "فادي أبو عجاج"، والمصور "جمال خليفة"، والناشط الإعلامي والإغاثي "أحمد السهلي"، والناشط الإعلامي والمصور "بسام حميدي"، والمصور "أحمد طه"، والناشط الإعلامي والمصور "بلال سعيد" حيث قضوا بأعمال قصف استهدفت مخيم اليرموك.

والمصور "جهاد شهابي" الذي قضى بقصف على بلدة حجيرة جنوب دمشق، والناشط الإعلامي "يامن ظاهر" وقضى نتيجة القصف على مخيم خان الشيح، والمراسل الصحفي "طارق زياد خضر" الذي قضى في مخيم درعا جنوب سورية.

وأشارت المجموعة إلى قضاء 5 ناشطين إعلاميين تحت التعذيب في سجون النظام السوري، وهم: المصور الفوتوغرافي "نيراز سعيد"، "خالد بكراوي"، والفنان "حسان حسان"، والناشط "علاء الناجي" وهم من أبناء مخيم اليرموك، والصحفي "بلال أحمد" من بلدة معضمية الشام.

أما ضحايا الاشتباكات والطلق الناري، فهم: الإعلامي والمصور "إياس فرحات"، والناشط الإعلامي ومدير مركز الشجرة لتوثيق الذاكرة الفلسطينية "غسان شهابي" الذي اغتيل برصاص قناصة النظام السوري، والناشطان الإعلاميان "أحمد كوسا" و"منير الخطيب" حيث قضيا برصاص قناصة النظام السوري في مخيم اليرموك.

ونوهت المجموعة أن العديد من الناشطين الإعلاميين والصحفيين والكتاب لازالوا رهن الاعتقال في سجون النظام السوري دون معرفة مصيرهم منهم: الصحفي "مهند عمر"، الكاتب "علي الشهابي"، الصحفي رامي حجو مصور قناة القدس الفضائية، الناشطان الإعلاميان "علي مصلح" و"أحمد جليل" وهما أبناء مخيم خان الشيح.

في سياق آخر، ناشد الشاب الفلسطيني السوري "أسامة رضوان الخطيب" 21 عاماً، المساعدة بالبحث عن والدته "صابرين علي شحاته" من حملة الجنسية المصرية، أو ممن لديه أي معلومات عنها التواصل وتزويده بالمعلومات، وذلك بعد فراقها منذ 20 سنة.

وكان أسامة يعيش مع والده "رضوان" ووالدته في ليبيا، قبل أن يفترق عن والدته منذ عام 1998، حيث كانت تقيم في مدينة الإسكندرية – العمارية.

في شمال سورية، يساهم عدد من متطوعي الهلال الأحمر الفلسطيني ومن أبناء مخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين في حلب بإعادة تأهيل الإنارة في مدرسة المخيم، وقاموا بتجهيز إحدى الحدائق للعامة من تنظيف ودهان، فيما أعلن المتطوعون أن لديهم برنامج مبادرات لتفعيل الحالة المجتمعية للمخيم.

ويعاني الأهالي من عدم تأمين الخدمات الأساسية وتأهيل البنى التحتية في المخيم، وعدم توفر الماء والكهرباء، وانعدام خدمات التعليم والصحة مما انعكس سلباً عليهم وجعل الكثير من سكانه النازحين عنه يترددون من العودة إليه.

في ملف المعتقلين، دعت رابطة "عائلات قيصر" ورابطة "معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا" ومؤسسة "عائلات من أجل الحرية" الأمم المتحدة الضغط بكل الوسائل للإفراج عن المعتقلين والكشف عن مصير المفقودين في السجون السورية.

وقالت المنظمات في بيانها الموجه للأمم المتحدة إن إطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المفقودين يجب أن يكون على رأس أولويات عمل اللجنة الدستورية التي بدأت أعمالها نهاية شهر تشرين أول/اكتوبر.

وأشار البيان أن النظام السوري يواصل اعتقال وتغييب عشرات الآلاف من السوريين والسوريات في سجونها، مع الإصرار على رفض الإفراج عنهم، أو تقديمهم لمحاكمات صورية تفتقد إلى أدنى قواعد العدالة.

وطالب البيان الأمم المتحدة أولاً بالعمل على تطبيق إجراءات بناء الثقة كما حددها قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015 أولاً، والإعلان بشكل لا يحمل اللبس أن إطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المفقودين من أولويات الأمم المتحدة وفريق المبعوث الخاص السيد غير بيدرسون، قبل الشروع بنقاشات دستورية.

وحملت المنظمات أعضاء قائمة المجتمع المدني كامل المسؤولية عن النتائج التي ستترتب على أي تفريط بحقوق الضحايا في حال تم تجاهل مطالب الأهالي ومنظمات الضحايا.